شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

فلسطين الوسطى تعود فلسطينية

أكثر من ربع قرن مضى على تزييف الهوية الفلسطينية لارض فلسطين الوسطى وشعبها ، حملت خلالها هذه الارض اسم « الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية » ووضعت مقدراتها بيد النظام الهاشمي . وفي مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط تمت الخطوة الاولى في عملية **تصحيح التاريخ** عندما استجابت القمة للنضال الفلسطيني ورفعت الوصاية الهاشمية عن هذا الجزء من فلسطين . ولم تكن الولادة سهلة ، كما هي الحال تماما لدى كل منعطف يتغير عنده التاريخ ، وانما كانت محصلة لنضال طويل ، شاق ، وفيه كثير من التضحيات ، اثبت فيه الشعب الفلسطيني وحدته اولا ، وحدته حيثما وجد ، وقدرته ثانيا على التعامل مع قضيته والحفاظ عليها . وكانت الحرب السياسية التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية لاثبات أهليتها وحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني مستندة الى هذين الاساسين : وحدة الشعب وقدرته. وكانت الرباط المعركة الفاصلة في هذه الحرب التي سجلت تكريس منظمة التحرير ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني وانها هي صاحبة الحق في تقرير مصير الارض الفلسطينية ، كل الارض الفلسطينية ، بما في ذلك تلك التي مضى عليها أكثر من ربع قرن تحت الوصاية الهاشمية .

قاتل النظام الاردني معركته بجميع الوسائل المتاحة بين يديه حتى تلك المستهلكة منها في محاولة للتأثير على القرار الذي يمكن ان تتخذه قمة الرباط . فقبيل عقد المؤتمر « استكتب » النظام نواب « الضفة الغربية » مذكرة وجهوها الى الملوك والرؤساء العرب قالوا فيها « اننا نحن نواب الضفة الغربية نؤمن ايمانا عميقا بأن أية محاولة للفصل بين الضفتين الغربية والشرقية وبين شعبيهما هي محاولة عقيمة بل مستحيلة » وقالوا « الفلسطينيون الموجودون في ضفتي الاردن لهم وضعهم الخاص ... المملكة الاردنية الهاشمية هي وحدها صاحبة الحق الدستوري والقانوني في تمثيلهم ... أما سائر الاخوة الفلسطينيين المتواجدين في الاقطار العربية الشقيقة وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ... فاننا نعترف لمنظمة التحرير الفلسطينية بحقها في تمثيلهم » ، وطالبوا بـ « الاعتراف للمملكة الاردنية الهاشمية بحقها الدستوري والقانوني والشرعي بتمثيلها للفلسطينيين الموجودين في الضفتين الغربية والشرقية » (« الرأي » الاردنية ١٠/٢٣).

وقد صرح مصدر اعلامي فلسطيني على هذه « البادرة » بقوله « ان أصحاب هذه المذكرة هم مجموعة من تسعة نواب يعملون كموظفين في البرلمان الاردني منذ تعيينهم في هذا البرلمان قبل مدة تتجاوز عشر سنوات وتمتد الى ما قبل عام ١٩٦٧ . وطوال السنوات الماضية لم يتجرأ واحد من هذه المجموعة على التبشير بمواقفه خارج حدود الدائرة الرسمية وأجهزة الاعلام الاردنية في عمان وتعرض بعضهم عند زيارته للضفة الغربية — بتسهيلات اسرائيلية — الى الضرب والاهانة من المواطنين عندما حاول الدعاية لحكام عمان... ومن المفهوم ان تعمل هذه الحفنة لحماية مصالحها وارتزاقها على حساب مجموع الشعب الفلسطيني» (وفا ١٠/٢٣) .

ومن الاساليب العتيقة التي اتبعها النظام لتعضيد موقفه هذا المثال الذي كتبت عنه صحيفة